نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نجاة رشدي

إحاطة لمجلس الأمن

17 يونيو/حزيران 2025

ترجمة غير رسمية

السيدة الرئيسة (كارولين رودريجيز بيركت – غويانا)

1- يُشرفني أن أقدم إحاطة لمجلس الأمن من جديد. واسمحوا لي بدايةً أن أكرر إدانة الأمين العام لأي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط، ودعوته لإسرائيل وإيران للتحلي بأقصى درجات ضبط النفس. كما أود أن أنقل لهذا المجلس قلق المبعوث الخاص العميق والمتزايد إزاء العواقب المحتملة لأي تصعيد إضافي – ليس فقط على المنطقة ككل، ولكن على سوريا بشكلٍ خاص، فهي بلد يُعاني بالفعل من تحديات تفوق طاقاته، وبالتالي فسوريا ببساطة لا تستطيع تحمل موجة أخرى من عدم الاستقرار. فمخاطر المزيد من التصعيد في المنطقة ليست افتراضية – بل هي وشيكة وشديدة، وتُهدد بتقويض التقدم الهش نحو السلام والتعافي في سوريا.

السيدة الرئيسة،

2- قضى المبعوث الخاص بيدرسون معظم فترة التقرير في دمشق، بالإضافة إلى زيارة قصيرة إلى لبنان. وخلال زيارته، التقى بمجموعة من كبار المسؤولين السوريين، بما في ذلك وزراء الخارجية، والداخلية، والعدل، والتربية، والتعليم العالي في الحكومة الانتقالية، بالإضافة إلى رئيس لجنة السلم الأهلي، ومحافظ البنك المركزي.

3- وقد ركزت النقاشات مع وزير الخارجية الانتقالي أسعد الشيباني، على التطورات الإيجابية الأخيرة في علاقات سوريا الدولية، وأهمية إعطاء الأولوية للشؤون الداخلية في المرحلة المقبلة، من خلال عملية انتقال سياسي حقيقية وشاملة وذات مصداقية، يُشارك فيها جميع السوريين ويثقون بها. واتسمت الاجتماعات معه ومع جميع المسؤولين السوريين الآخرين بنبرةٍ بناءة وتعاونية، مع اهتمام مشترك بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في قطاعات متعددة.

4- وقد انصب الاهتمام خلال النقاشات بشكلٍ خاص على الخطوات التالية في عملية الانتقال السياسي، وتنسيق الجهود مع اللجان المُنشأة حديثاً والمعنية بالعدالة الانتقالية والمفقودين. وعلى نطاق أوسع، ركزت النقاشات على سبل تعزيز التعاون بين السلطات الانتقالية ومكتب المبعوث الخاص دعماً لتلك المبادرات. وفي مناقشاته مع وزيري الداخلية والعدل الانتقاليين، لمس المبعوث الخاص استعداداً واضحاً لإجراء إصلاحات مؤسسية شاملة تهدف إلى التحديث والتطوير.

السيدة الرئيسة،

5- وفقاً للمناقشات التي أجراها المبعوث الخاص في دمشق، فإن الخطوة المهمة التالية في عملية الانتقال السياسي تتمثل في تشكيل مجلس شعب جديد كسلطة تشريعية انتقالية. وفي هذا الصدد، نُرحب بالمرسوم الرئاسي الأخير الذي أعلن، بالاتساق مع الإعلان الدستوري، عن تعيين لجنة عليا لانتخابات مجلس الشعب.

6- تتولى اللجنة العليا مسؤولية الإشراف على الانتخابات غير المباشرة لـ ١٠٠ عضو من أصل ١٥٠ عضواً في مجلس الشعب عبر هيئاتٍ ناخبة، وتحديد الإطار الزمني للانتخابات وشروط الأهلية للناخبين والمرشحين. ونُشجع اللجنة العليا على اتخاذ تدابير تضمن الشمولية والشفافية والانفتاح في جميع مراحل هذه العملية. وستكون هذه الجهود الإضافية ضرورية لضمان أن يُشكل مجلس الشعب أساساً للتوافق السياسي، وعاملاً للاستقرار، وأن يكون ممثلاً لوحدة وتنوع الأمة بجميع مكوناتها. كما نُشجع بشكلٍ خاص على اتخاذ تدابير تُمكّن من المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في هذه العملية.

7- هذا ونتطلع لمواصلة التعاون مع ودعم السلطات الانتقالية واللجنة العليا. كما نتطلع إلى للتواصل مع السوريين من مختلف قطاعات المجتمع للاستماع إلى آرائهم حول هذه التطورات وتطلعاتهم الأوسع للعملية السياسية.

السيدة الرئيسة،

8- فيما يتعلق بالشمال الشرقي، لا يزال اتفاق ١٠ مارس/آذار يُمثل فرصة تاريخية لحل إحدى القضايا الرئيسية العالقة في هذا الصراع، واستعادة سيادة سوريا ووحدتها، وهي أولوية ناقشها

المبعوث الخاص مع وزير الخارجية الانتقالي أسعد الشيباني. وقد عززنا جهودنا في كل من دمشق والشمال الشرقي دعماً للجهود المبذولة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق، ونُرحب بالانخراط الإيجابي لجميع الأطراف المعنية معنا.

9- وقد أخذنا كذلك علماً بالاجتماعات التي عُقدت بشأن تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك اجتماع الوفود في دمشق مطلع يونيو/حزيران. ونُرحب بالتقدم المحرز في مجال التعليم، حيث تم الاتفاق على تسجيل الطلاب للامتحانات في الشمال الشرقي تحت رعاية وزارة التربية والتعليم المؤقتة.

10- نُرحب أيضاً بعمليات تبادل المعتقلين الأخيرة، وبالتعاون الذي مكّن مؤخراً عدداً من العائلات السورية من مخيم الهول من العودة إلى شمال غرب سوريا. ونؤكد في هذا الصدد على ضرورة بذل جهودٍ عاجلة لإعادة تأهيل المخيم، ومعالجة الظروف الإنسانية المتردية والوضع الأمني الهش فيه، وعلى الدول الأعضاء والجهات المعنية تكثيف جهودها بشكلٍ كبير في مجال إعادة قاطني المخيم إلى أوطانهم. كما ينبغي إيلاء اهتمام كافٍ لإعادة إدماج سكان المخيم السوريين على نحو سليم.

11- كما نؤكد على أهمية المضي قدماً في المفاوضات بجدية، وبخطواتٍ جريئة وروح توافقية من الجانبين، لتنفيذ اتفاق ١٠ مارس/آذار. فيُعدّ هذا الأمر أولويةً لاستقرار سوريا والمنطقة، ولاستعادة سيادة سوريا، ووحدتها، واستقلالها، وسلامة أراضيها، ولنجاح عملية الانتقال السياسي الشاملة.

السيدة الرئيسة،

12- لقد تواصل المبعوث الخاص مع طيف واسع من السوريين، بما في ذلك النساء ونشطاء المجتمع المدني. وقد أكدت النساء السوريات على سعيهن المستمر لتحقيق تمثيل أكبر في المناصب القيادية، وتطلعهن إلى دورٍ مؤثر، كمرشحاتٍ وعضوات في الهيئات الناخبة، في الهيئة التشريعية المقبلة. علاوةً على ذلك، تُواصل النساء السوريات التأكيد على أهمية العدالة والمساءلة، والشمولية، والإجراءات القانونية الواجبة، وحماية الحقوق الفردية لجميع السوريين.

13- ويُواصل ممثلو المجتمع المدني السوري نشاطهم على جميع الأصعدة، سعياً لبناء سوريا جديدة قائمة على مبادئ الشمولية، والانفتاح، والشفافية، والمشاركة. نُرحب بمشاركتهم في ترسيخ السلم الأهلي، ونشجع السلطات الانتقالية على بناء حوار موسع مع مجموعة من منظمات

المجتمع المدني لتعزيز التماسك الاجتماعي، ومكافحة خطاب الكراهية، وتعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية وفي مختلف المناطق.

14- في الواقع، تُعدّ حماية وسلامة جميع مكونات المجتمع السوري، ومنع إثارة التوترات الطائفية، ركيزتين أساسيتين للاستقرار. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حوادث العنف المتفرقة في حمص، وحماة، والمناطق الساحلية ومناطق أخرى، بما في ذلك عمليات قتل واختطاف وانتهاكات للحريات الفردية. وأعرب بعض السوريين الذين التقى بهم المبعوث الخاص في دمشق عن قلقهم إزاء الهجمات المستمرة التي تستهدف مجتمعات وفئات مجتمعية محددة، بما في ذلك العلويون والدروز والنساء. وبينما أكد العديد من المحاورين أن هذه الحوادث لا تبدو ممنهجة أو جزءاً من السياسة الرسمية، فقد سلّطوا الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها السلطات الانتقالية في السيطرة على بعض الجماعات – سواء التابعة لها أو التي تعمل بشكلٍ مستقل.

15- وعلى الرغم من ذلك، ثمة مؤشرات مشجعة. فقد اتخذت السلطات الانتقالية خطوات لتخفيف حدة التوترات، بما في ذلك إصدار مجلس الإفتاء مؤخراً فتوى تُحرّم عمليات الثأر والانتقام خارج نطاق القضاء، وتحثّ المواطنين على حلّ النزاعات عبر القنوات القانونية الرسمية، وتُجرّم أعمال القصاص.

16- كما تُعدّ القرارات الأخيرة بإعادة القضاة الذين تم عزلهم من قبل النظام السابق خطوةً مُرحّباً بها نحو بناء الثقة بين القضاء والشعب. وستكون هناك حاجةٌ إلى اتخاذ خطواتٍ رئيسيةٍ أخرى نحو تعزيز سيادة القانون واستقلال القضاء، بحيث يكون مؤهلاً ومُمكّناً من مُعالجة انتهاكات الماضي والحاضر والمستقبل، وترسيخ ثقافة المساءلة. ونُشجّع على اتباع نهجٍ شاملٍ وتشاركيٍّ في قضايا المساءلة والأمن، لا سيما مع الضحايا والناجين والمجتمعات المُتضرّرة من الانتهاكات.

السيدة الرئيسة،

17- هناك تحديات أمنية على محاور أخرى. فقد شهدنا خلال هذا الشهر أعمال عنف متفرقة ومحدودة على أطراف السويداء، وعند نقطة حدودية مع العراق، وعلى خطوط التماس في دير الزور، وفي ريف حمص.

18- في غضون ذلك، شهد الجنوب الغربي حادثة خطيرة في شكل قصف مدفعي وغارات جوية إسرائيلية على مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة في جنوب سوريا، رداً على حادثة منفردة لإطلاق صواريخ صغيرة من سوريا في اتجاه الجولان السوري المحتل – أعلنت جماعتان غير تابعتين للسلطات الانتقالية مسؤوليتهما عنها. بينما نفت السلطات الانتقالية أي صلة لها بإطلاق الصواريخ. وخلال الأسبوع الماضي، شهدت قرية بيت جن بريف دمشق توغلات واعتقالات وضربات بطائرات مسيرة إسرائيلية. هذه الهجمات مرفوضة ويجب أن تتوقف. ويجب احترام سيادة سوريا، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وكذلك احترام اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤. فالدبلوماسية ممكنة، ويجب تغليبها في حل تلك المسائل.

19- ولا يزال نشاط داعش مستمراً بشكلٍ ملحوظ، بما في ذلك هجمات على مواقع قوات سوريا الديمقراطية، وغارة جوية أمريكية بطائرة مسيرة على أحد أفراد التنظيم في شمال غرب سوريا.

20- في غضون ذلك، وكما ذكّر المبعوث الخاص المجلس في مناسبات عديدة، هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءاتٍ ملموسة لمعالجة القضية الجوهرية المتعلقة بالمقاتلين الأجانب – مع استمرار الكثيرين في التعبير عن قلقهم بشأن إدماجهم في الجيش السوري، مع إدراكنا أيضاً أن هذه القضية معقدة للغاية.

السيدة الرئيسة،

21- لقد أخذنا علماً أيضاً بالتصريحات التي أدلت بها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن الزيارات الأخيرة التي قامت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سوريا، ونُرحب بالتعاون القائم في هذا المجال.

22- سيُطلعكم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، من خلال زميلتي جويس مساعدة الأمين العام، على آخر المستجدات بشأن استمرار الوضع الإنساني المتردي في جميع أنحاء البلاد. ونلاحظ أنه على الرغم من هشاشة الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي، فان ما يقرب من ٦٠٠ ألف سوري قد عبروا الحدود عائدين إلى سوريا خلال الستة أشهر الماضية – غالبيتهم العظمى من دول الجوار الأشهر. ويُلاحظ هذا التوجه الإيجابي أيضاً في عودة النازحين؛ إذ يُقدر أن 1.16 مليون نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية خلال الفترة نفسها.

وسوف يعتمد استمرار هذه العودة على عوامل عديدة، منها توافر السكن والخدمات العامة والبنية التحتية وإنعاش الاقتصاد. وفي هذا الصدد، كان من المشجع رؤية الإغلاق الدائم لمخيم الركبان الأسبوع الماضي، ونأمل أن يكون هذا مصير جميع مخيمات النازحين في البلاد وفي دول الجوار.

23- نواصل ترحيبنا وتشجيعنا للتحركات الدولية التي تُسهم في إعادة تنشيط الاقتصاد. وقد شهد هذا الشهر إصدار رخصة عامة أمريكية، بالإضافة إلى إعفاء لمدة ستة أشهر من عقوبات قانون قيصر. تُتيح هذه الخطوات، إلى جانب رفع العقوبات الاقتصادية من قبل الاتحاد الأوروبي في مايو/أيار، ومن قبل المملكة المتحدة في أبريل/نيسان، مجموعة واسعة من المعاملات التي تهدف إلى تسهيل النشاط التجاري في القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوري. وقد أخذنا علماً أيضاً بتوقيع عقد تجاري كبير بين ائتلاف من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية والسلطات السورية المؤقتة لبناء عدة محطات للطاقة الشمسية والغاز. ومن المتوقع أن تُلبي هذه المشاريع، عند اكتمالها، أكثر من نصف احتياجات سوريا من الكهرباء، مما يُمثل قفزة نوعية نحو أمن الطاقة، والانتعاش الاقتصادي، ومتانة البنية التحتية.

24- تحمل هذه الخطوات إمكاناتٍ كبيرة لتحسين الظروف المعيشية في جميع أنحاء البلاد. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ليتمكن القطاع الخاص من الاستفادة من هذه الإمكانات، بما في ذلك معالجة العقوبات المتبقية، وإنشاء إطار تنظيمي ومالي مناسب، وتهيئة بيئة أمنية وسياسية مواتية قادرة على جذب الاستثمارات والأعمال التجارية الدولية بفعالية.

25- كما نُرحب بعودة سوريا إلى التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد قام صندوق النقد الدولي في وقتٍ سابق من هذا الشهر بأول زيارة له إلى سوريا منذ عام ٢٠٠٩، مؤكداً على أن سوريا ستحتاج إلى دعمٍ دولي كبير لجهودها الرامية لإعادة تأهيل الاقتصاد، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية الأساسية.

السيدة الرئيسة،

26- سنعود أنا والمبعوث الخاص قريباً إلى سوريا لمواصلة التواصل المباشر مع السلطات الانتقالية، وشرائح واسعة من المجتمع السوري. وسنواصل دعم السلطات الانتقالية والشعب

السوري نحو فصل جديد وأفضل في تاريخ سوريا، وانتقال سياسي شامل وكامل، يتماشى مع مبادئ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ – انتقال سياسي يستعيد سيادة سوريا ووحدتها ويُلبي تطلعات الشعب السوري.

شكراً السيدة الرئيسة.